ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

انعكاسات الأزمات الدولية على الشرق الأوسط..

صراع واستقطاب حاد

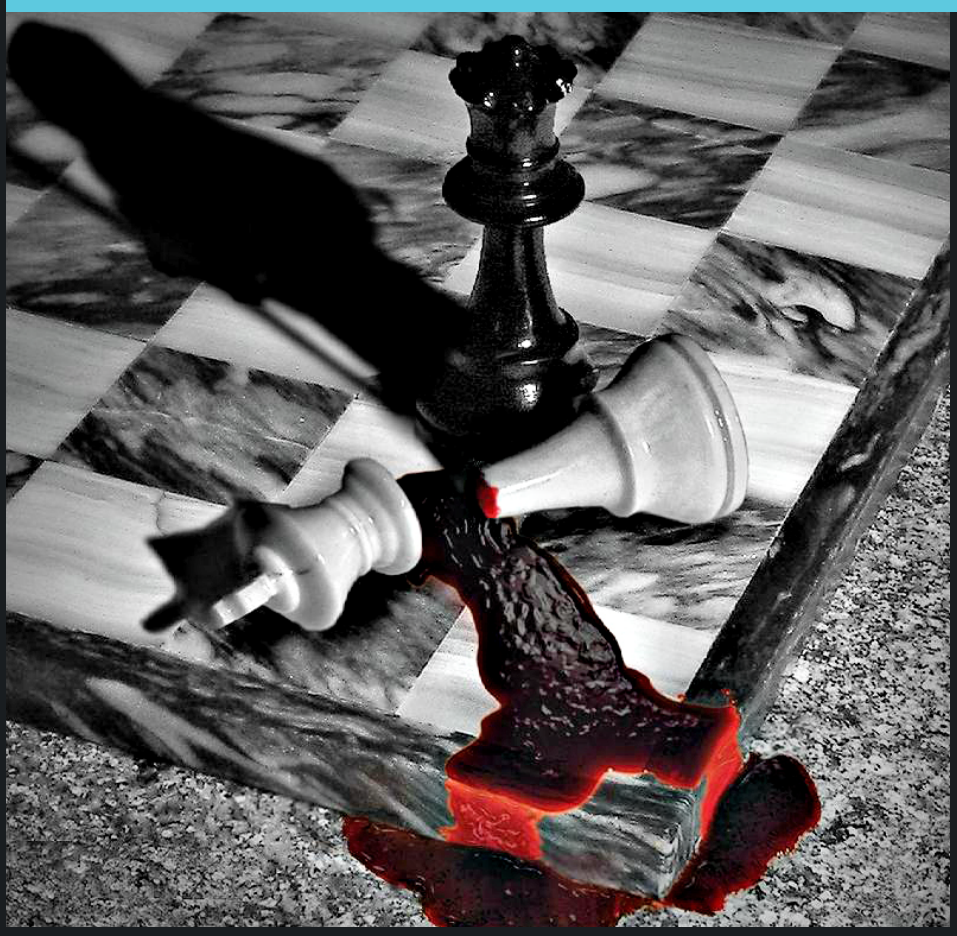

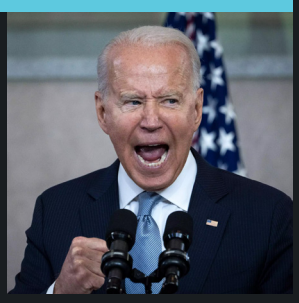

نسخة الكترونية

www.ecss.com.eg

10

مسارات محتملة..

تفاعلات دول الشرق الأوسط

والقوى الكبرى

19

انعكاسات الأزمات الدولية
على الشرق الأوسط ..

صراع واستقطاب حاد

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **محمد مجاهد الزيات**
المستشار الأكاديمي

تحريـــر
جلال نصار

المشاركون

ماري ماهر

نوران عوضين

رحاب الزيادي

المنسق العام **مي سعيد**

إشراف الديجيتال **صفوة إيهاب**

إخـراج فني
إسلام علي

وحدة الدراسات العربية والإقليمية

يونيو 2022

حقوق الطبع محفوظة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

الفهرس

المقدمة: 4

صراع الكبار على رقعة الشطرنج الكبرى

جلال نصار

مسارات محتملة.. تفاعلات دول الشرق الأوسط والقوى الكبرى 10

1 **أولاً-** إعادة صياغة التوازنات الدولية داخل الشرق الأوسط 11

ماري ماهر

2 **ثانيًا-** ارتدادات الحرب الأوكرانية على تفاعلات المنطقة 19

نوران عوضين

3 **ثالثًا-** مسارات محتملة 26

رحاب الزيادي

صراع الكبار

على رقعة الشطرنج الكبرى

أ. جـلال نصـار
رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية

قبل **أيام من زيارة جو بايدن الأولى لمنطقة الشرق الأوسط كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية خرجت العديد من التحليلات والدراسات التي تتحدث عن أسباب الزيارة،** وقراءة نتائج زيارة كبار مساعديه للمنطقة، بدءًا بوزير الخارجية مرورًا بوزير الدفاع وصولًا لمستشار الأمن القومي وأخيرًا مدير السي آي إيه، فضلًا عن عشرات الوفود التي جابت عواصم الإقليم تتفاوض وتبحث وتدرس قضايا المنطقة وما وصلت إليه علاقة واشنطن مع معظم تلك العواصم من توتر وشروخ في جدار الثقة الممتد منذ عقود، وفي مراجعة لقرار وسياسة كانت قد أعلنتها الإدارة الديمقراطية في البيت الأبيض بخصوص الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط وإعادة انتشار القوات والقواعد الأمريكية في المناطق التي تشهد وستشهد تهديدات صينية وروسية في منطقتي المحيط الهندي

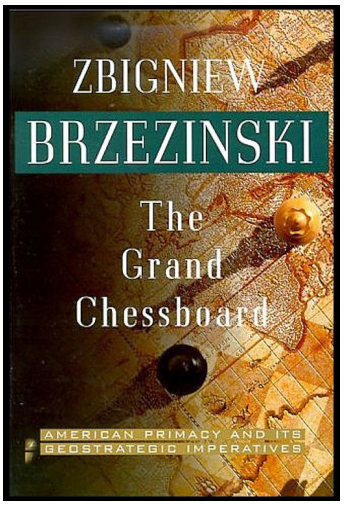

والهادئ وبحر الصين الجنوبي وفي أوروبا؛ وهو الأمر الذي خلق صراعًا بين القوى الفاعلة الدولية التي لها مصالح مباشرة وغير مباشرة في الإقليم. وجاء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية ليزيد حالة الاستقطاب والصراع على منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط والغاز الطبيعي والموقع الاستراتيجي بين قارات العالم القديم حين اختارت أغلبية دول الإقليم الفاعلة الوقوف على الحياد من الحرب، والحفاظ على علاقات قوية مع واشنطن وموسكو وبكين رغم كل ميراث التحالف مع الولايات المتحدة، ليظل الشرق الأوسط مسرحًا وانعكاسًا لكل الأزمات وتفاعلات القوى الدولية وصراعاتها.

في كتاب بعنوان "رقعة الشطرنج الكبرى" "The Grand Chessboard"، ذكر زبيجنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski، مستشار الأمن القومي الأمريكي للرئيس جيمي كارتر وأحد أكثر الاستراتيجيين الجيوستراتيجيين الأمريكيين نفوذًا في القرن العشرين، أنه لكي تحافظ واشنطن على هيمنتها العالمية، يجب أن تحافظ على الأسبقية على أوراسيا اليابسة.

كتاب بعنوان "رقعة الشطرنج الكبرى" The Grand Chessboard"، ذكر زبيجنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski، مستشار الأمن القومي الأمريكي للرئيس جيمي كارتر

في حجته، قام بتقسيم أوراسيا إلى أربعة أماكن: الغرب، والشرق، والجنوب، والوسط. ودفع بأن أحد الشروط الرئيسية لكي تسود الهيمنة الأمريكية جيوسياسيًا هو "منطقة [الشرق الأوسط] الجنوبية [يجب ألا تخضع] لهيمنة لاعب واحد"، جنبًا إلى جنب مع الظروف الجيوسياسية والجيوستراتيجية الرئيسية، مثل منع التحالف بين المنطقة المعادية للغرب والفضاء الأوسط الذي تقوده روسيا والشرق الموحد الذي تقوده الصين. بالإضافة إلى هذا المشهد الجيوسياسي والجيوستراتيجي، يجب على أمريكا مواجهة حقيقة ندرة مواردها عند محاولة الحفاظ على هيمنة متعددة المسارح كما كانت تفعل في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية.

ورغم ترسخ تلك الرؤية الاستراتيجية لسنوات في العقيدة الأمنية والسياسية الأمريكية وتحكمها في رؤية مسرح الشرق الأوسط، إلا أنه لا تزال نخب السياسة الخارجية في واشنطن تتصارع مع معضلات استراتيجية أساسية بعضها مستجد والبعض الآخر يدخل في إطار الثوابت والإدراكات: أولًا، محور استراتيجي للولايات المتحدة تجاه المحيطين الهندي والهادئ والتقليل الفعلي للشرق الأوسط كمسرح استراتيجي. ثانيًا، يواصل الشرق الأوسط السيطرة على ديناميكيات الطاقة العالمية وإملاءها. ثالثًا، لم يعد يُنظر إلى واشنطن على أنها ضامن أمني موثوق به. وأخيرًا، تملأ موسكو وبكين بالفعل بعض الفراغ الذي خلفته واشنطن في المنطقة.

لقد واجه السعوديون والإماراتيون، كنموذج للدول الخليجية في الآونة الأخيرة، طرقًا وقنوات مسدودة مع واشنطن، خاصة بعد تولي إدارة بايدن، حيث اعتُبر استبعاد دول الخليج من الاتفاق النووي مع إيران الذي أبرمته إدارة أوباما في عام 2015 بمثابة تجاهل صارخ للمصالح الأمنية الخليجية. في ظل هذه الخلفية، فإن قرار إدارة ترامب بعدم الانتقام من الهجمات الإيرانية على منشآت النفط السعودية في عام 2019 يعني الموت الفعلي لعقيدة كارتر التي تضمن التأمين الدفاعي للحلفاء في منطقة الخليج. أثناء حملته الانتخابية، التزم الرئيس بايدن بمعاملة المملكة العربية السعودية على أنها "دولة منبوذة". بعد توليه منصبه، رفضت إدارة بايدن التعامل مباشرة مع ولي العهد، وسحبت دعم واشنطن للحملة التي تقودها السعودية والإمارات في اليمن، وواصلت المفاوضات بشأن الاتفاق النووي الإيراني، وأزالت الحوثيين من تصنيف الإرهاب، وأجّلت صفقات السلاح للرياض وأبوظبي.

التزم الرئيس بايدن بمعاملة المملكة العربية السعودية على أنها "دولة منبوذة". بعد توليه منصبه، رفضت إدارة بايدن التعامل مباشرة مع ولي العهد، وسحبت دعم واشنطن للحملة التي تقودها السعودية والإمارات في اليمن

من أوباما إلى ترامب إلى بايدن، غيرت توجهات واشنطن وتقاعسها التفكير الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والثقة القائمة منذ عقود في مصداقية الولايات المتحدة كضامن للأمن. علاوة على ذلك، وضع حلفاء الولايات المتحدة وشركاؤها حساباتهم الاستراتيجية في الميزان للنظام العالمي المتغير مع صعود الصين وروسيا والهند. بالإضافة إلى ذلك، فقد أُضيفت عوامل جديدة تصب في صالح عدم الثقة في واشنطن، مثل عدم كفاءة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الذي ظهر في الانسحاب الفوضوي من أفغانستان والأزمات الداخلية للولايات المتحدة عبر عدم الاستقرار الداخلي مع الاستقطاب السياسي الداخلي والعرقي المكثف، وزيادة معدلات العنف وزيادة التضخم. وهو ما استدعى التفكير في بناء قدرات وسياسات مستقلة لدول الخليج لا يعتمد على قوة واحدة أو يسير في ركبها تستفيد فيها من علاقات قوية ومتوازنة مع القوى الكبرى تقوم على لغة المصالح وتستفيد أيضًا من فوائض ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي.

وترى النخب الأمريكية أن هناك أربعة محاور جيوستراتيجية بالنسبة لواشنطن: التنافس بين إيران وتركيا على القيادة في العالم الإسلامي، ومنافسة استراتيجية شاملة بين إيران والمملكة العربية السعودية، والمنافسة بين معسكر مؤيد للإخوان ومعسكر مناهض للإخوان، ومعسكر الإخوة والمنافسة البينية العربية.

تتضمن تلك الخطوة الاستراتيجية في الخليج بناء القدرات العسكرية الذاتية وتنمية قدرات التقنية المحلية، وابتكار بنى إقليمية جديدة (مثل الاتفاقيات الإبراهيمية مع إسرائيل، وإعادة العلاقات الطبيعية مع تركيا)، والسعي إلى تحالفات متنوعة ومعلنة خارج الولايات المتحدة

لتشمل دولًا مثل الصين، وروسيا، والمملكة المتحدة، والهند، واليونان، وإسرائيل، وفرنسا. علاوة على ذلك، لا يقتصر بناء القدرة على القدرات العسكرية، ولكنه يشمل التنويع الاقتصادي. على سبيل المثال، كانت المملكة العربية السعودية تناقش إمكانية السماح بمبيعات البتروكيماويات باليوان الصيني. إنه ليس اختيار قوة عظمى على أخرى، إنه اختيار لمصالح الخليج.

باختصار، تشعر دول الخليج بأن واشنطن اعتبرتها أمرًا مفروغًا منه من الناحية الاستراتيجية. من مصلحتهم الوطنية إعادة تأسيس ملامح جديدة للعلاقات الثنائية على أسس أكثر عدالة. في حين أن الانفصال عن واشنطن ليس هدفًا للرياض وأبو ظبي، إلا أن العلاقات الثنائية القائمة على الاحترام والمراعاة هي كذلك. في عصر تنافس القوى العظمى، كل حليف وشريك له أهميته، لكن يبدو أن واشنطن ما زالت تعتقد أنها لا تزال نهاية التاريخ.

ففي العقد الماضي، تشكلت البيئة الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على نطاق أوسع من خلال دورة انعدام الأمن وعدم الاستقرار. أطلق التحول الهيكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العنان لمثل هذه القوى التي أدّت إلى زعزعة استقرار المنطقة بسبب الصراعات متعددة الأوجه، والتي شهدت مشاركة العديد من الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والعالمية وأدت المخاطر والتحديات الأمنية الناتجة عن موجة عدم الاستقرار والصراعات إلى تغيير العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حدٍّ كبير.

تُشير القراءة بأثر رجعي إلى أن عقدًا من الاضطراب كان مدفوعًا بشكل أساسي بمطالب التحول السياسي التي اندلعت في العديد من البلدان. كما أدت التحولات الأوسع في النظام الدولي إلى تسريع وتيرة واتجاه إعادة الهيكلة الإقليمية بشكل كبير. بدأ التحول في النظام الإقليمي بفعل موجة من الانتفاضات الشعبية، التي أطلق عليها "الربيع العربي"؛ على الرغم من أن الوعد بالتحول الديمقراطي "على الطريقة الغربية" الذي بشرت به المرحلة الأولى من الربيع العربي ولّد التفاؤل لدى العواصم الغربية،

إلا أنه في مرحلته الثانية كان يُنظر إلى التحول الإقليمي على نحو متزايد بعبارات متشائمة. أنتجت التكهنات الأولية لإرساء الديمقراطية مشاعر مختلطة حول الاتجاه المستقبلي للتحول الإقليمي. ومع ذلك، لم تكن جهود أي جهة فاعلة وحدها كافية لمساعدة أجندة التحول السياسي، وأدت المواقف المتباينة التي اتبعتها جهات فاعلة دولية مختلفة إلى توقف الإصلاحات السياسية وفقًا للرؤية الغربية. وما حدث أنه تم جر المنطقة بشكل متزايد إلى دائرة من العنف وانهيار الدول والمؤسسات كما حدث في ليبيا وسوريا والعراق، ونجت مصر وتونس من مصير مماثل، مما خلق تحديات أمنية لا تعد ولا تحصى تهدد الجهات الفاعلة المحلية، فضلًا عن إنتاج عوامل أمنية خارجية للنظام الدولي ككل.

غيرت هذه البيئة الأمنية الجديدة في نهاية المطاف المواقف الإقليمية وخارج الإقليمية تجاه قضية التحول السياسي، مما أدى إلى تضييق نطاق أجندة الإصلاح. ومع تزايد العنف في الإقليم ودخول الصراع في اليمن مناطق ومساحات غير مسبوقة نتيجة نشاط ملحوظ لأذرع إيران في دول الإقليم (سوريا، ولبنان، واليمن، والعراق، وقطاع غزة) زاد التحدي وتبدلت الأوراق حتى جاء تهديد كورونا الذي امتد عامين كي يمثل تهديدًا وجوديًا لعدد من دول المنطقة والعالم وصولًا إلى نتائج الحرب الروسية الأوكرانية التي ضربت كل سلاسل الإمداد، ووضعت النفط والغاز والحبوب وحتى الرقائق الإلكترونية كمصادر تهديد للدول، وأبرزت أهمية منطقة الخليج والشرق الأوسط الجيوسياسية بالنسبة للقوى الفاعلة الكبرى، وهو ما جعل الصراع بينها يحتد من أجل الوصول إلى تحالفات ومحاور تحمي المصالح.

واليوم، يُمكننا أن نفكّر بأثر رجعي في العمليات المتداخلة لإعادة تشكيل الدول والمنطقة وديناميكيات الأمن الإقليمي، التي اتخذت معالمها العريضة شكلًا ما في الوقت الحالي. لقد قوّضت الضغوط الاجتماعية-الاقتصادية والصراعات المختلفة والتدخل من خارج الإقليم أسس النظام الإقليمي، مع تداعيات كبيرة على الهويات والحدود وتوازن القوى والاصطفافات. وأدت الحروب والصراعات الطويلة، وظهور جهات فاعلة من غير الدول، والحروب بالوكالة، والتدخلات الخارجية؛ إلى تقويض مظهر النظام المعياري. بينما تكافح العديد من دول المنطقة للحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها، اختارت دول أخرى إعادة تنظيم شركائها لبعض الوقت، ولإبراز الضغوط على الدول القومية والحدود، وتركزت النقاشات على مستقبل نظام سايكس بيكو، الذي يمكن القول إنه وضع أسس نظام دول الشرق الأوسط الحديث في حقبة ما بعد العثمانيين، مع مرور الذكرى المئوية لاتفاقيات سايكس بيكو.

واليوم، يُنظر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أنها أكثر خطورة مما كانت عليه في بداية الربيع العربي، بسبب العديد من العوامل المزعزعة للاستقرار

ربما كان التأثير الأكبر والأطول أمدًا للتحول الهيكلي على ديناميكيات الأمن الإقليمي. نظرًا لأن أصحاب المصلحة المختلفين لم يتمكنوا من تحقيق الاستقرار في المنطقة، فقد تم إضفاء الطابع الأمني على الشئون

الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. عندما فشلت الجهات الإقليمية الفاعلة في تطوير أدوات فعالة لمنع أو تخفيف أو استقرار النزاعات السياسية أو النزاعات العسكرية، ظهرت ميزة المنطقة كنظام فرعي عرضة للتغلغل الدولي في المقدمة.

في الواقع، منذ بدايتها، تم تدويل الأزمات في المنطقة؛ أشعلت الانتفاضات العربية شرارة التنافس الجيوسياسي الإقليمي والعالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. منذ بدايتها، تحطمت الهياكل الجيوستراتيجية القائمة على الانقسام المؤيد للغرب مقابل المناهض للغرب. كان هذا إلى حد كبير بسبب تردد الإدارة الأمريكية في قرار ما إذا كانت ستقف إلى جانب المحتجين أو حلفاء أمريكا القدامى منذ فترة طويلة. على أي حال، فإن الدعم الأمريكي الحدسي للانتفاضات الشعبية شجع النبضات المضادة للثورة على مستوى المنطقة بدلًا من تثبيطها.

لقد كانت مشاركة الجهات الفاعلة من خارج المنطقة، بشكل متوازن، بعيدة كل البعد عن البناء، حيث تعكس إما الحالة السيئة لآليات حل النزاعات الدولية أو تضارب المصالح الذي يشكل ردود الفعل الدولية. أدى تراجع التزام المجتمع الدولي وسياسة الاحتواء وفك الارتباط النسبي إلى تعميق الفراغ في إدارة الأمن الإقليمي. واليوم، يُنظر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أنها أكثر خطورة مما كانت عليه في بداية الربيع العربي، بسبب العديد من العوامل المزعزعة للاستقرار.

أظهرت مسيرة تلك التفاعلات سلبيات غياب رؤية استراتيجية وأمنية للإقليم وتفضيل التعامل مع كل أزمة على حدة رغم تشابك الأزمات وتقاطع وتصادم مصالح الفاعلين في كل أزمة وصراع، وهي رؤية كلاسيكية لتعامل القوى الخارجية مع ملفات وقضايا المنطقة وتبررها النخب السياسية الغربية وغيرها بأنه نتيجة لغياب نظام إقليمي في المنطقة على غرار الاتحاد الأوروبي وبقية المنظومات الدولية؛ فيما تعتبر جامعة الدول العربية منظومة تخص أعضاءها ولا تصلح كإطار يؤسس لنظام إقليمي من داخله ولا في تفاعله مع دول الإقليم والعالم، مع التأكيد على المهمة الصعبة لتأسيس هذا النظام المتكامل نتيجة للصراعات وميراث الخلافات التاريخية بين الدول الرئيسية في الإقليم (مصر، وإيران، وتركيا، وإسرائيل، والسعودية، والإمارات)؛ وهو ما يسمح بمساحات حركة دائمة للقوى الفاعلة من خارج الإقليم ويرشح المنطقة دائمًا للمزيد من الصراع والاستقطاب.

لذا، سوف نستعرض في تلك الورقة البحثية الدوافع الرئيسية والخطوط الناشئة للجغرافيا السياسية الجديدة في الشرق الأوسط. ونحلل سياسات بعض اللاعبين الإقليميين، فضلاً عن الجهات الفاعلة من خارج المنطقة لنحدد ملامح الصراع والاستقطاب والضغوط والمسارات المحتملة وفق سيناريوهات تخضع لعوامل مؤثرة من داخل الإقليم وخارجه.

مسارات محتملة..

تفاعلات دول الشرق الأوسط والقوى الكبرى

طوال العقد الماضي كان الشرق الأوسط إحدى الساحات الرئيسية التي تجلت على أراضيه إرهاصات تحولات النظام الدولي من عصر القوى الواحدة المهيمنة إلى مرحلة يُمكن اعتبارها انتقالية تتطلع فيها كلٌّ من روسيا والصين إلى إدخال مراجعات على مخرجات الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة نحو صياغة نظام دولي متعدد القوى يعكس إعادة توزيع عناصر القوة الشاملة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بين أقطابه الرئيسية، وهو ما فرض تحديات وأولويات متغيرة على الولايات المتحدة تراجعت معها أهمية الشرق الأوسط على أجندة السياسة الخارجية بشكل مثّل انفصالًا حادًا عن النمط التاريخي لتولي واشنطن مسئولية إدارة الشئون الأمنية للمنطقة، وفتح الباب أمام تنامي الحضور الصيني والروسي، وأعطى مساحات حركة أكبر للقوى الإقليمية، ودفع دول المنطقة إلى تبني سياسات تحوطية أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة.

لكن جاءت الحرب الأوكرانية لتدفع واشنطن إلى إعادة حساباتها بشأن مكانة المنطقة على قائمة أولوياتها بعدما أثبتت أنها ما زالت تمتلك أحد المفاتيح الرئيسية للأزمة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الدولي، ألا وهو النفط. ويبقى السؤال الرئيسي هنا هو: هل تنجح واشنطن في إقناع دول الشرق الأوسط بالعودة للمسار التقليدي للعلاقات الذي حكمته صيغة "النفط مقابل الأمن" أم تستمر المنطقة في خطواتها باتجاه تنويع شراكاتها الاستراتيجية بعيدًا عن الولايات المتحدة؟. وفي هذا السياق، تتبع تلك الورقة مسارات ومظاهر التقارب والتباعد الأمريكي مع الشرق الأوسط ومبرراته، وما ارتبط به من إعادة صياغة لمعادلة توازن القوى القائمة بالمنطقة بعدما أُضيف لها المتغيران الروسي والصيني، مع محاولة استشراف مسارها المستقبلي في ضوء المتغيرات الجديدة التي فرضتها الحرب الأوكرانية.

إعادة صياغة التوازنات الدولية
داخل الشرق الأوسط

1

كانت إحدى النتائج الرئيسية للحرب العالمية الثانية ثم الحرب الباردة أن لعبت الولايات المتحدة دورًا أساسيًا في إدارة الشئون الأمنية للشرق الأوسط. ومنذ سبعينيات القرن الماضي تعددت مصالح واشنطن في المنطقة لتشمل تأمين مصادر الطاقة، ومكافحة التهديدات الإرهابية، ورعاية السلام العربي الإسرائيلي، ومواجهة العدوان على الدول الصديقة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد انعكس هذا التوجه في إرسال القوات الأمريكية للمشاركة في الحرب الأهلية اللبنانية عام 1983، ودعم إدارة رونالد ريجان صدام حسين خلال حرب الخليج الأولى (1980-1988) لمواجهة النفوذ الإيراني. وبانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة (1989-1991) باتت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، ومارست نفوذها خلال حرب الخليج الثانية (1990-1991) عبر عملية عاصفة الصحراء، حيث حشدت تحالفًا من 35 دولة لهزيمة العراق عقب غزو صدام حسين للكويت في أغسطس 1990، وضمنت قرار الأمم المتحدة رقم 678 الذي سمح للتحالف باستخدام جميع الوسائل الضرورية لدحر العدوان. وخلال التسعينيات اتبعت سياسة الاحتواء المزدوج ضد كل من العراق وإيران، وفرضت عقوبات فعالة على كلا النظامين وعزلتهما، كما وسعت التزاماتها في الخليج العربي، وخلقت شبكة من الشراكات الأمنية القوية مع دول مجلس التعاون الخليجي كافة ليضافوا إلى شركائها الأمنيين القدامى في المنطقة، ومنهم مصر والأردن والسعودية وإسرائيل وتركيا.

ونبهت هجمات 11 سبتمبر 2001 لتبعات أحداث الشرق الأوسط على الأمن القومي الأمريكي، فاستجابت إدارة جورج بوش الابن بغزو أفغانستان، والإطاحة بحكومة طالبان عام 2001، ثم غزو العراق عام 2003 والإطاحة بنظام صدام حسين، وحددت واشنطن حينها أهدافها بهزيمة القاعدة وبناء ديمقراطيات مستقرة، لكن ثبت أن هذه الأهداف أكثر تكلفة وصعوبة مما كان متوقعًا، ولم تسفر الحروب الأمريكية الخارجية عن الهزيمة الكلية للقاعدة أو بناء حكومات ديمقراطية مستقرة موالية لواشنطن في العراق وأفغانستان. وخلال السنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية (2008-2012) خضعت التزامات الولايات المتحدة الأمنية تجاه الشرق الأوسط لمناقشات ودراسات نقدية تركز بالأساس على تقييم العائد الذي حصلت عليه الولايات المتحدة جراء التزاماتها العسكرية الخارجية، وأشار المحللون إلى العجز المتزايد في الميزانية الأمريكية والمليارات التي يتم إنفاقها على أفراد الدفاع والبنية التحتية، داعين إلى تقليص المشاركة العسكرية وإعادة توزيع العبء فيما يتعلق بالالتزامات الأمنية الدولية.

ومع وصول الرئيس الديمقراطي باراك أوباما للبيت الأبيض عام 2009 تحولت السياسة الأمريكية إلى فك الارتباط عن منطقة الشرق الأوسط، حيث رأت إدارته أن أهمية الشرق الأوسط والمخاطر التي تشكلها على المصالح الأمريكية مبالغ فيها، وأن الإدارة السابقة أساءت إدارة القوة الأمريكية وسمحت للالتزامات العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بالحصول على قدر غير متناسب من الموارد على حساب أولويات أخرى أكثر إلحاحًا، إلى حد اعتبار بعض عناصر فريق الشرق الأوسط أن الوجود الأمريكي ساهم في مشكلات المنطقة، وأن الانسحاب منها سيكون الأفضل لها، وحتى إذا تدهور الوضع فلن يؤثر على المصالح الأمريكية الأساسية. وعليه، تبنت الإدارة نهجًا قائمًا على تقليص استثمار الموارد في بناء الدولة والتركيز فقط على الاتفاق النووي الإيراني، مع إعادة توجيه الموارد الاستراتيجية الأمريكية نحو منطقة آسيا والمحيط الهادي حيث تشكل القوة المتنامية للصين تهديدًا كبيرًا. وخلال سنوات حكم أوباما انخفض الإنفاق الدفاعي من 849.9 مليار دولار عام 2010 إلى 669.5 مليار دولار عام 2016. وقد تجلت عقيدة أوباما تجاه المنطقة في مقابلة مطولة مع مجلة "ذا أتلانتيك" عام 2016 حيث برر خلالها موقفه بالقول بأن الولايات المتحدة لديها موارد محدودة، وعليها أن تختار أفضل مكان لتوظيفها وهو آسيا وليس الشرق الأوسط.

ما انعكس في استراتيجية إدارته للدفاع الوطني عام 2018 التي تنص على أن منافسة القوى العظمى مع الصين وروسيا، وليس الحرب على الإرهاب، هي التحدي الأكبر للولايات المتحدة

وواصلت إدارة الرئيس الجمهوري دونالد ترامب ما بدأه أوباما فيما يتعلق بتقليص الارتباط الأمريكي بالشرق الأوسط وفق نهج براجماتي يركز على المصالح لا القيم، وهو ما انعكس في استراتيجية إدارته للدفاع الوطني عام 2018 التي تنص على أن "منافسة القوى العظمى مع الصين وروسيا، وليس الحرب على الإرهاب، هي التحدي الأكبر للولايات المتحدة". واتساقًا مع تلك الرؤية، قرر ترامب سحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان، وترك الساحة

السورية جزئيًا إلى روسيا وتركيا، وتجنب الاحتكاك العسكري مع إيران والاكتفاء بالضغوطات الاقتصادية، علاوة على محاولة بلورة نظام أمني شرق أوسطي جديد تكون إسرائيل جزءًا أصيلًا منه عبر قيادة جهود التوقيع على اتفاقات إبراهام بين إسرائيل والبحرين والمغرب والسودان والإمارات، وإيكال بعض المهمات الأمنية للحفاء الإقليميين الأصغر. وقد اتخذ اقتراب الإدارة الأمريكية من المنطقة شكل توقيع صفقات أسلحة ضخمة مع الدول الخليجية والانسحاب من الاتفاق النووي وتبني استراتيجية الضغط الأقصى لاحتواء نفوذ إيران الإقليمي.

واستكملت إدارة الرئيس الديمقراطي جو بايدن خلال عامها الأول خطة فك الارتباط بالشرق الأوسط، وإعادة تنظيم الموقف العسكري عبر سحب بعض الأصول العسكرية من السعودية بما في ذلك بطاريات صواريخ باتريوت وحاملات طائرات مع التركيز على استمرار تشغيل نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية ثاد وقوة جوية دفاعية وهجومية واسعة على الأراضي السعودية، وإنهاء مشاركتها ضمن تحالف دعم الشرعية الذي تقوده السعودية في اليمن، وإعادة انتشار القوات الأمريكية بالعراق، إضافة إلى مواصلة السياسة التي صاغها أوباما بشأن إيران والهادفة إلى تهدئة التوترات في المنطقة عبر تطوير علاقة عمل مع طهران من خلال استعادة الاتفاق النووي.

ورغم الاختلافات بين سياسات إدارات أوباما وترامب وبايدن تجاه الشرق الأوسط من عام 2009 إلى 2022 إلا أنها تصب جميعًا في فكرة فك الارتباط الأمريكي بالشرق الأوسط، وإعادة توجيه للمواقف السياسية لواشنطن ضد روسيا والصين، ومحاولة إيجاد صيغ غير عسكرية تتناسب مع الطبيعة المتغيرة لمصالحها الجيوسياسية، ومكانة الشرق الأوسط منها، مما خلق حالة من القلق وعدم الثقة بين حلفاء الولايات المتحدة بشأن جدوى الالتزامات العسكرية الأمريكية تجاه المنطقة، ودفع الجهات الفاعلة الإقليمية كتركيا وإيران لمحاولة ملء الفراغ الناجم عن هذا الانسحاب. ويُمكن استعراض دوافع فك الارتباط الأمريكي بالمنطقة على النحو التالي:

- اعتقدت الإدارات الديمقراطية والجمهورية المتتابعة أن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط لم تعد حيوية بالقدر الذي يُبرر مستوى المشاركة والالتزام الأمريكي في المنطقة وإنما يُمكن حمايتها بتكلفة أقل وبمخاطر وموارد عسكرية أقل. ومن المعلوم أن للولايات المتحدة أربع مصالح حيوية تتعلق بضمان التدفق الحر للنفط وحماية أمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي، وبتقييم تلك المصالح يتضح الآتي:

- فيما يتعلق بالنفط فقد تقلصت أهمية الطاقة الخليجية كثيرًا عما كانت عليه خلال العقود الماضية؛ فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كان سعي واشنطن للهيمنة على الشرق الأوسط مدفوعًا بالحاجة لضمان التدفق المستمر للطاقة إلى الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، إذ قرر الاستراتيجيون الأمريكيون وجوب أن تمنع واشنطن أي قوة معادية من الهيمنة على منطقة ذات أهمية جيوسياسية أو جغرافية اقتصادية حاسمة كالشرق الأوسط بما يمتلكه من احتياطات نفطية هائلة، لكن مع اكتشاف رواسب كبيرة من النفط والغاز خارج الخليج وزيادة إنتاجهما المحلي داخل الولايات المتحدة ونمو مصادر الطاقة المتجددة، أصبحت موارد الطاقة الشرق أوسطية ذات أهمية استراتيجية

متناقصة للولايات المتحدة، وقد انعكس ذلك في عدم إتيان إدارة ترامب برد فعل عسكري –أرادته دول الخليج– ردًا على مهاجمة إيران ووكلائها لمنشآت نفطية سعودية رئيسية في بقيق وخريص خلال سبتمبر 2019 أخرج حوالي 5 ملايين برميل يوميًا من السوق مؤقتًا. علاوة على ذلك، انخفض سعر النفط بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة حتى رغم الاضطرابات المستمرة في الدول الرئيسية المنتجة للنفط مثل العراق وإيران وليبيا التي أخرجت مجتمعة مليارات البراميل من النفط من الأسواق الدولية.

- بخصوص أمن إسرائيل، فقد باتت الأخيرة أقل اعتمادًا عسكريًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا على الولايات المتحدة فرغم كونها تستفيد بشكل كبير من المساعدات الأمريكية إلا أنها طورت استقلالًا ذاتيًا فعالًا عن واشنطن، حيث تنتج حاليًا العديد من أنظمتها التسليحية محليًا، ولم تعد تتجاوز المساعدات الأمريكية 1% من الاقتصاد الإسرائيلي بعدما كانت تُعادل 10% عام 1981، والأهم أنها لم تعد بحاجة إلى ضمانات أمنية أمريكية لحمايتها من الدول المجاورة التي ارتبطت معها بترتيبات دبلوماسية عكستها اتفاقيات إبراهام التي كسرت عزلتها وأعادت دمجها إقليميًا، وأصبح التحدي الأكبر اليوم لإسرائيل داخليًا يتعلق بفاعلية واستقرار آليات الديمقراطية وحرمان الفلسطينيين من إقامة دولتهم.

- على صعيد مكافحة الإرهاب، فقد تراجعت أهمية المنطقة كمصدر للتهديد الجهادي؛ فمنذ هجمات 11 سبتمبر 2001 لم تنفذ أي منظمة إرهابية أجنبية هجومًا مميتًا ناجحًا داخل الولايات المتحدة، وانخفضت عدد القضايا المتعلقة بالإرهاب بشكل كبير منذ ذروته عام 2015، وكان لضعف تنظيم القاعدة والهزيمة المكانية لداعش أن قللت من الخطر الجهادي للشرق الأوسط، بينما يأتي التهديد الأكثر احتمالًا للولايات المتحدة من الإرهابيين الذي استوحوا أيديولوجياتهم من الجماعات الجهادية واليمينية المتطرفة عبر الإنترنت والاستفادة من توافر الأسلحة النارية شبه الآلية داخل البلاد، وبالتالي لا حاجة لتمركز آلاف القوات القتالية الأمريكية بشكل دائم داخل الشرق الأوسط، وربما تكفي الأصول البحرية والأعداد الصغيرة من القوات الخاصة لملاحقة العناصر التي تشكل خطرًا للولايات المتحدة.

- بشأن منع الانتشار النووي، جادل محللون بأن نشر أصول عسكرية في الشرق الأوسط، وبالأخص حاملات الطائرات، لا تردع الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار بالمنطقة وإنما تُضيف فقط أعباء مادية حرجة على البحرية الأمريكية لتأمين وجود دائم ضمن نطاق عمليات القيادة المركزية، وقد رأى الجنرال كينيث ماكنزي قائد القيادة المركزية السابق أنه يمكن مواجهة إيران من خلال التأكيد على أن الولايات المتحدة ستواصل التزامها بردع الأنشطة الإيرانية بالوسائل العسكرية سواء كانت القوات الأمريكية متمركزة في المنطقة أم لا. كما أن بطاريات الدفاع الجوي الأمريكية باتريوت وثاد الموجودتين في منطقة الخليج ليست مفيدة ضد الطائرات بدون طيار وصواريخ كروز منخفضة المستوى التي غالبًا ما يستخدمها الحوثيون لاستهداف المنشآت النفطية والمدنية الخليجية. علاوة على ذلك، جادل بعض المحللين بأن تقليل الأصول العسكرية الأمريكية في المنطقة هدف لتشجيع إيران على مواصلة مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي، ولدحض مبررات طهران التي تزعم حاجتها للأسلحة النووية لردع المهددات العربية.

- تقليص الأصول العسكرية في المنطقة الواقعة ضمن منطقة مسئولية القيادة المركزية الأمريكية "سينتكوم" يعني إعادة تخصيص الموارد لصيانة وتحديث الأصول الرئيسية كوحدات الدفاع الصاروخي وحاملات الطائرات وتعزيز جاهزيتها للوفاء بالتزامات الولايات المتحدة العسكرية الأخرى في أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث يريد الأمريكيون التركيز على التحدي الصيني والروسي ومواجهة التهديدات القادمة من بحر الصين الجنوبي.

- صعود اتجاه داخل دوائر صناعة القرار والمفكرين الاستراتيجيين يتساءل بشأن جدوى استخدام سياسة القوة العسكرية المتجسدة في النموذجين العراقي والأفغاني اللذين يُعدان الحربين الأطول في التاريخ الأمريكي مُكلفين الخزانة الأمريكية تريليونات الدولارات دون النجاح في بناء أنظمة سياسية ديمقراطية مستقرة مؤيدة للولايات المتحدة، وهو الهدف النهائي الذي ساقته الإدارات الأمريكية لتبرير تلك الحروب الخارجية، بينما آلت تداعياتهما إلى اندلاع خصومات طائفية وعرقية وقبلية، وتراجع سيادة القانون والحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان، والافتقار إلى الشفافية وسوء الإدارة وضعف المؤسسات وتفشي الفساد، وكلها عوامل خلقت دولًا تعاني مؤسساتها اختلالات وظيفية تحتاج حلولًا داخلية تتجاوز قدرة الولايات المتحدة على معالجتها بمفردها. وعليه، يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن سياسة خارجية تعتمد بشكل أكبر على الدبلوماسية والمساعدات وبرامج بناء الديمقراطية بدلًا من استخدام القوة العسكرية كان من الممكن أن تئول لنتائج أفضل، مُدللين على ذلك بنجاح إدارة الرئيس الجمهوري دونالد ترامب في إقناع حلفائه الإقليميين بإبرام اتفاقيات أبراهام استنادًا للتهديدات والمصالح المشتركة وليس من خلال الوجود العسكري، بينما فشل الأخير في ردع الهجمات الإيرانية على المنشآت النفطية والمدنية السعودية خلال 2019. ويتجلى هذا التوجه في مقال جيك سوليفان مستشار الأمن القومي الحالي لبايدن، المنشور في مجلة فورين أفيرز عام 2020 تحت عنوان "فرصة أمريكا في الشرق الأوسط"، إذ جادل بأن الدبلوماسية ربما تنجح حيث فشلت التدخلات العسكرية، لافتًا إلى أنه عادةً ما يتم تأطير انخراط واشنطن في المنطقة من الناحية العسكرية أو بمصطلحات مكافحة الإرهاب، واقترح بدلًا من ذلك نهجًا يعتمد بشكل أكبر على "الدبلوماسية العدوانية لتحقيق نتائج أكثر استدامة".

قد تراجعت أهمية المنطقة كمصدر للتهديد الجهادي؛ فمنذ هجمات 11 سبتمبر 2001 لم تنفذ أي منظمة إرهابية أجنبية هجومًا مميتًا ناجحًا داخل الولايات المتحدة، وانخفضت عدد القضايا المتعلقة بالإرهاب بشكل كبير منذ ذروته عام 2015

- تقليل واشنطن من المخاوف بشأن التحركات الروسية والصينية المحتملة للاستفادة من تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة؛ ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن موسكو غير قادرة على رسم نظام جديد في الشرق الأوسط، ولا تمتلك الرؤية المطلوبة لتشكيله أو الموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذه، وبالنسبة لهم تقوم الاستراتيجية الروسية على اغتنام الفرص وليس التخطيط المنظم طويل المدى، ورغم تمتع بكين بالقوة الاقتصادية المطلوبة لتصبح جهة فاعلة مؤثرة في المنطقة لكنها غير مهتمة بإعادة تشكيل الواقع الاستراتيجي وتتجنب التداخل مع التشابكات الجيوسياسية، بينما تظل الولايات المتحدة القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية الأكثر هيمنة في الشرق الأوسط نظرًا لتحالفها مع إسرائيل وعلاقاتها الاستراتيجية مع الدول الرئيسية في المنطقة وكونها المورد الرئيسي للسلاح لها وامتلاكها قواعد ضخمة ووجودًا عسكريًا واسع النطاق. وقد نظر الجنرال ماكنزي إلى مشاركة روسيا في الشرق الأوسط على أنها انتهازية ومؤقتة وتؤدي إلى نتائج عكسية، في حين أن أهداف الصين كانت ولا تزال اقتصادية بشكل أساسي. علاوة على ذلك، فإن البلدين استفادا من استعداد واشنطن لتحمل أعباء تأمين الوصول إلى موارد النفط وإدارة التوترات الإقليمية كونهما يفتقران إلى الرغبة والقدرة على لعب دور ضامن الأمن الإقليمي.

تقليل واشنطن من المخاوف بشأن التحركات الروسية والصينية المحتملة للاستفادة من تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة؛ ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن موسكو غير قادرة على رسم نظام جديد في الشرق الأوسط

- تحول الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة بعيدًا عن الشرق الأوسط بالتزامن مع تصاعد تحديات داخلية متعددة منحت الأسبقية للأولويات المحلية، بما في ذلك إعادة تنشيط الاقتصاد المتأثر بجائحة كورونا، ومجابهة الظواهر المناخية المتطرفة، والاضطرابات الداخلية التي يقودها الاستقطاب الحاد على أسس طبقية وعرقية وسياسية، وتنامي التطرف القومي الأبيض، وجميعها اكتسبت أهمية أكبر من التهديد الإرهابي المتناقص النابع من الشرق الأوسط.

وقد كان لطبيعة الأولويات المتغيرة للولايات المتحدة المشار إليها آنفًا والتي انعكست على مسارات تحركاتها داخل مسرح الشرق الأوسط أنها لم تعد اللاعب العالمي الوحيد في المنطقة، فالقوتان العالميتان المنافستان (الصين وروسيا) تحينتا اللحظة المناسبة لاستغلال حالة التخبط والانشغال الأمريكي والإحباط العربي، وأسرعتا باتخاذ خطوات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية لملء مساحات الفراغ المتزايدة في المنطقة، وبما يحقق هدفًا مشتركًا يتعلق بالتأكيد على انتهاء الهيمنة الأمريكية المنفردة على النظام الدولي، ويُمكن تلمّس تنامي الحضور الصيني والروسي داخل الشرق الأوسط على النحو التالي:

- **الصين:** اكتسبت المنطقة أهمية جيوسياسية بالنسبة لخطط الحكومة الصينية لتوسيع نفوذها في العالم، وخلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية، ركزت العلاقات الصينية الشرق أوسطية على المصالح الاقتصادية وبالأخص التدفق الحر للنفط وفق صيغة "النفط مقابل الاستثمارات" بحيث تُغذي المنطقة (موطن لستة من أكبر عشرة مصادر للنفط إلى الصين) بكين بالنفط لدفع نموها الاقتصادي وطموحاتها التوسعية في آسيا مقابل تقديمها استثمارات ضخمة لدول المنطقة، وتُعد الصين الآن المشتري الرئيسي لنفط الشرق الأوسط نظرًا لانخفاض استهلاك النفط في بقية العالم (تستورد بحوالي 9.34 مليارات دولار من السعودية مقابل 1.03 مليار دولار فقط للولايات المتحدة) بما أكسب بكين أهمية جيوسياسية متزايدة لمنتجي النفط في المنطقة.

وفي أعقاب الربيع العربي وسعت الصين تدريجيًا مشاركتها في المنطقة وأصبحت أكبر مستثمر فيها وأهم شريك تجاري مع جامعة الدول العربية، وقد عزز حضورها تمتعها بقبول عربي رسمي وبتقييمات إيجابية في استطلاعات الرأي الشعبية نظرًا لتجنبها التدخل في السياسات الداخلية للدول، وتبنيها نهجًا براجماتيًا يبتعد عن المشروطية السياسية المرتبطة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وانتهاجها سياسة الحياد فيما يتعلق بالصراعات المتعددة بما أهلها لبناء علاقات ودية مع الدول الإقليمية المتنافسة كالسعودية وإيران وإسرائيل، وعدم تورطها في الصراعات الإقليمية كالقضية الفلسطينية، علاوة على استفادتها بشكل كبير من الضمانات الأمريكية للأمن الإقليمي، وغياب آليات الرقابة والمساءلة التشريعية الداخلية بشأن تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للحلفاء.

ومؤخرًا، تزايدت أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للأهداف السياسية والاستراتيجية للصين وبالأخص منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق عام 2013 التي تُعد المنطقة أحد محاورها المهمة. وعليه، اتجهت لإقامة شراكات استراتيجية شاملة مع مصر والسعودية والإمارات والجزائر وإيران والكويت والعراق والمغرب وعُمان وقطر وتركيا وجيبوتي، ودخلت شركات الاتصالات في مصر والسعودية والإمارات والبحرين والكويت في شراكة مع "هواوي" لبناء شبكات الجيل الخامس 5G، كما تشارك شركات التكنولوجيا الصينية في أهم المشاريع التكنولوجية بالمنطقة مثل دبي الذكية 2012 وبرنامج التحول الوطني 2030 في السعودية. كذلك، طورت الحكومة الصينية علاقات أمنية مهمة مع إيران والدول الخليجية، حيث باتت تجري مناورات دورية بحرية مشتركة مع إيران وروسيا، وتزود السعودية بالصواريخ وتكنولوجيا الطائرات بدون طيار، كما تواردت أنباء عن بنائها سرية في الإمارات قبل إعلان وقف العمل بها.

ورغم أن نفوذ الصين المتنامي في الشرق الأوسط يُشكل تحديًا حقيقيًا للولايات المتحدة إلا أنها لم تتحدَّ الهيمنة العسكرية الأمريكية ودور واشنطن كمزود رئيسي للأمن بالمنطقة، حيث لم تعزز بكين استراتيجيتها تجاه المنطقة بوجود عسكري مباشر، وإنما ركزت على البُعد الاقتصادي والسعي لضمان الاستقرار الجيوسياسي لكي تتمكن من مواصلة مشاريعها التنموية ضمن مبادرة الحزام والطريق.

- **روسيا:** كانت الحرب الأهلية السورية البوابة الرئيسية لعودة روسيا كلاعب رئيسي إلى الشرق الأوسط حيث أطلق الكرملين تدخلًا عسكريًا غير مسار الحرب السورية وضمن استمرار النظام السوري، كما أمن لموسكو موطئ قدم عسكري من خلال قاعدتيها البحرية في طرطوس والجوية في حميميم لتطويق الخاصرة الجنوبية لقوات الناتو الرابضة في قاعدة إنجرليك التركية وإظهار القدرة الروسية على التحريك المضاد للأسلحة والقاذفات الاستراتيجية، وإبراز المزيد من النفوذ السياسي في الشرق الأوسط والبحر المتوسط لاستعادة مكانتها كقوى عظمى مرة أخرى. ولم يقتصر الحضور الروسي في المنطقة على التدخل العسكري في سوريا حيث عملت على إعادة بناء علاقات طويلة الأمد مع عدد من دول الشرق الأوسط بعد أن قلصت العلاقات في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات بما في ذلك إبرام صفقات أسلحة ضخمة مع مصر والإمارات والسعودية والبحرين وإيران وتركيا والجزائر، وتطلعها لإقامة قاعدة عسكرية بحرية في ميناء بورتسودان السوداني، وإبرام اتفاقيات اقتصادية في مجالات الطاقة والسياحة والاستثمار مع العديد من دول المنطقة، وتطوير عمل جيدة مع إسرائيل السعودية وتركيا وهي دول كان الاتحاد السوفيتي ينظر إليها بقلق وانعدام الثقة.

ويكتسب الشرق الأوسط أهمية استراتيجية لموسكو التي تعتبره منطقة جوار تؤثر التحديات الأمنية الناشئة فيها على مجال نفوذها ومصالحها الحيوية، لذلك تشكلت استجابتها لوقائع الربيع العربي انطلاقًا من عدة عوامل، منها: إظهار مكانة روسيا كقوة عظمى وتوسيع خياراتها الدبلوماسية الخارجية وإيجاد موطئ قدم عسكري لها في المنطقة لكسر الهيمنة الأمريكية، والخشية من أن تكون الانتفاضات استمرارًا للثورات الملونة في صربيا (2000) وجورجيا (2003) وأوكرانيا (2004-2005) وقرغيزستان (2005) بهدف استبدال الأنظمة القائمة بأخرى موالية لمصالح الولايات المتحدة وأوروبا، والقلق من اتجاه الغرب لدعم المنظمات المعارضة غير الحكومية الساعية لاستبدال النظام الروسي حيث عززت الاحتجاجات الجماهيرية في موسكو خلال شتاء 2011-2012 هذا التصور، والخشية من أن يؤدي انهيار أنظمة الشرق الأوسط إلى صعود الحركات الأصولية وانتقال تأثيراتها إلى مناطق الجوار في شمال القوقاز ووسط روسيا.

ارتدادات الحرب الأوكرانية
على تفاعلات المنطقة

2

بلورت الحرب الروسية على أوكرانيا معالم الشراكات والمصالح في منطقة الشرق الأوسط، والتي كانت مؤشراتها قد ظهرت بشكل مبدئي خلال المرحلة اللاحقة لإعلان الولايات المتحدة عن نيتها بشأن الانسحاب من المنطقة لصالح إعادة التموضع في منطقة المحيطين الهندي الهادئ لمواجهة النفوذ الصيني. ولا ترتبط تلك التحالفات فقط بتحالف دول المنطقة مع القوى الكبرى، وتحديدًا الولايات المتحدة وروسيا والصين، وإنما كان للحرب تأثير أيضًا على شكل التحالفات والتحركات الإقليمية التي يمكن القول بشأنها إنها قد انقسمت إلى مظهرين، يرتبط المظهر الأول باستمرار حالة خفض التوترات التي كانت قد بدأت بالفعل مع قمة العُلا في يناير 2021، في حين تمثّل المظهر الثاني فيما أتاحته الحرب من فرصة أمام بعض القوى الإقليمية نحو القيام بخطوات تصعيدية جديدة.

- تحالفات المنطقة مع القوى الدولية: في سبيل قياس ما طرأ من تغيير على المنطقة، ينبغي النظر في البداية إلى مشهدين أساسيين. ينصرف المشهد الأول إلى تصويت دول المنطقة داخل الأمم المتحدة، والذي كانت بدايته مع امتناع الإمارات عن التصويت على مشروع قرار يدين الحرب الروسية على أوكرانيا بمجلس الأمن. وعلى الرغم من تصويت أغلب دول المنطقة لصالح مشروع قرار يدين الغزو الروسي لأوكرانيا بجلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 مارس 2022 (فيما عدا امتناع العراق والجزائر والسودان عن التصويت، ورفض سوريا للقرار)، امتنعت غالبية دول المنطقة عن التصويت الخاص بتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالسابع من أبريل 2022، فيما رفض كل من الجزائر وسوريا وإيران القرار، ولم تقم كل من لبنان وموريتانيا والمغرب وجيبوتي والصومال بالتصويت، بينما صوت كل من ليبيا وإسرائيل لصالح القرار.

عُدّ مشهد التصويت داخل الأمم المتحدة أبرز دلالة عن وجود تحول في سياسات المنطقة، وذلك استنادًا إلى ما تشهده الساحة الدولية والنظام الدولي من تغيير هو الآخر متمثل في الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب، تقرر فيه كل دولة سياساتها بناءً على مصلحتها الوطنية بشكل أساسي، وهو ما كان له انعكاس جلي داخل منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في ظل تراجع الثقة في الولايات المتحدة كحليف تاريخي لدول المنطقة، تلك الثقة التي ترسخ تراجعها مع طريقة الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في أغسطس 2021.

ثم جاء المشهد الثاني ليؤكد الفرضية السابقة، والمتمثل في رفض الدول المنتجة للنفط الخليجية زيادة إنتاجها النفطي (وتحديدًا السعودية والإمارات نظرًا لكونهما الدولتين الوحيدتين القادرتين على زيادة الإنتاج) استجابة للمطالب الغربية الداعية إلى زيادة الإنتاج بغرض مواجهة ما شهدته أسعار النفط الخام من ارتفاع إلى مستويات غير مسبوقة، ومن ناحية أخرى، تعويض انخفاض الإمدادات الذي سيزيد بالتأكيد في حال فرض الولايات المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي حظرًا كاملًا لصادرات النفط الروسي.

رفض الدول المنتجة للنفط الخليجية زيادة إنتاجها النفطي (وتحديدًا السعودية والإمارات نظرًا لكونهما الدولتين الوحيدتين القادرتين على زيادة الإنتاج)

فيما يعد تنامي الحضور الصيني بمنطقة الشرق الأوسط، ولا سيما خلال الفترة اللاحقة لاندلاع الصراع، هو المشهد الثالث المعبر عن التغير الراهن في سياسات المنطقة. وبحسب تقارير صحفية، هناك نقاش سعودي صيني بشأن استخدام اليوان بدلًا من الدولار في مدفوعات النفط السعودي الموجه إلى الصين. ليس على صعيد التعاون الاقتصادي فقط، وإنما تجدر الإشارة أيضًا إلى التعاون العسكري المتنامي بين الصين مع دول المنطقة، وعلى الأخص السعودية والإمارات. فعلى الرغم من كون هذا التعاون ما زال في بدايته مقارنة بحجم التعاون العسكري الذي يجمع تلك الدول مع الولايات المتحدة، إلا أنه يعزز من شواهد ما طرأ على المنطقة من تحولات على طبيعة الشراكات والتحالفات التي كانت سائدة من قبل.

ومع استمرار تعقد الصراع الروسي الأوكراني وما يبدو من طول أمده وضعف فرص الحل، عادت منطقة الشرق الأوسط لتحتل أهمية متزايدة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها، وقد بدّت عودة الأهمية تلك في مجموعة الزيارات التي أجراها مسئولون أمريكيون وأوروبيون إلى دول منطقة الشرق الأوسط، والتي تمحورت حول هدفين: تنسيق المواقف الدولية بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا، ومدى إمكانية توفير دول المنطقة إمدادات بديلة عن إمدادات الطاقة الروسية. وفي هذا الإطار، كانت زيارة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في منتصف مارس 2022 إلى السعودية والإمارات، وزيارة وزير الطاقة الألماني إلى قطر (مارس 2022)، وكذلك زيارات رئيس الوزراء الإيطالي إلى الجزائر (أبريل 2022)، وإسرائيل (يونيو 2022)، وزيارة رئيسة المفوضة الأوروبية إلى مصر وإسرائيل (يونيو 2022). فضلًا عن زيارات أمريكية متعددة المستويات بدءًا من زيارة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في مارس 2022 إلى المغرب والجزائر والضفة الغربية وإسرائيل، علاوة على قيام وفود من أعضاء الكونجرس بزيارات إلى السعودية والإمارات ومصر والأردن.

لم تكتفِ الولايات المتحدة بإجراء زيارات دبلوماسية، وإنما أعلنت قيادة القوات المشتركة في منتصف أبريل 2022 عن تشكيل "قوة المهام المشتركة 153" للقيام بدوريات في البحر الأحمر تهدف إلى مكافحة "الأنشطة الإرهابية والتهريب"، إلى جانب العمل على "تعزيز التعاون بين الشركاء البحريين الإقليميين لتعزيز الأمن في البحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي ومضيق باب المندب وخليج عدن، إضافة إلى قناة السويس". ومن الواضح أن من ضمن أهداف تشكيل هذه القوة مواجهة أي محاولات إيرانية تستهدف زعزعة استقرار الأمن البحري بتلك المنطقة، بالإضافة إلى إحباط عمليات تسليح إيران لمليشياتها بالمنطقة، لا سيما الحوثيين، وذلك في ضوء سعي واشنطن الحالي لمعالجة المخاوف الأمنية لحلفائها.

في الواقع، لم تسفر تلك الجولات عن نتائج مرضية للرغبة الغربية على المستوى السياسي، وإنما كانت لها نتائج متباينة على صعيد مسألة الطاقة.

فيما يتعلق بزيادة إنتاج النفط، فقد أبدت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في بداية الأزمة تمسكهما بما نص عليه اتفاق أوبك + مع روسيا بشأن زيادة الإنتاج النفطي إلى حد 400 ألف برميل يوميًا، وذلك في مواجهة مطالبات الحكومات الغربية الموجهة إليهما (ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) بزيادة إنتاج النفط الخام.

وفي الواحد والثلاثين من مارس، اجتمع تحالف "أوبك بلس" واتفق على زيادة طفيفة في إنتاج النفط، في الوقت الذي كان يؤكد فيه الرئيس الأمريكي جو بايدن إطلاق كميات إضافية من "احتياطي البترول الاستراتيجي". من وجهة نظر أعضاء تحالف أوبك +، من الممكن تلبية الطلب العالمي المتنامي من خلال زيادة الإنتاج إلى 432000 برميل يوميًا، أما الكمية التي تعتقد الولايات المتحدة أنها مناسبة فتتجاوز ضعف هذا الرقم وتبلغ مليون برميل في اليوم، في حين يبلغ إجمالي الطلب العالمي حوالي 100 مليون برميل يوميًا.

ولكن مع تنامي المطالب الغربية بزيادة إنتاج النفط، والتي ارتبطت حينها بمناقشات حول حزمة عقوبات تطول قطاع النفط الروسي، اتفق ممثلو الدول الثلاث عشرة الأعضاء في

منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وشركاؤهم العشرة (أوبك+) وخلال اجتماعهم المنعقد في الثاني من يونيو 2022على تعديل إنتاجي يوليو وأغسطس من النفط بزيادة قدرها 648 ألف برميل يوميًا، أو ما يعادل سبعة في المائة من الطلب العالمي.

وتشير العديد من التحليلات إلى كون الزيادة الجديدة لن تكون كافية هي الأخرى لمواجهة نقص الإمدادات الروسية، وأن الأمر يحتاج إلى زيادات أكبر في الإنتاج تصل إلى معدلات مليوني أو ثلاثة ملايين برميل يوميًا، ومن غير المتوقع حدوث مثل هذه الزيادات في المدى القريب، خاصة مع ما أقره الاتحاد الأوروبي من عقوبات في الحزمة السادسة التي اشتملت بالفعل على حظر واردات النفط الروسي عن طريق البحر وذلك تمهيدًا لتطبيق حظر على نسبة 92% من تلك الواردات بحلول نهاية العام الجاري.

ومن الجزائر إلى القاهرة، حيث تشكّل المؤشر الثالث بتوقيع مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي، يوم الخامس عشر من يونيو 2022 اتفاقية ثلاثية، تقوم بمقتضاها القاهرة وتل أبيب بتصدير وإعادة تصدير الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي، تحت مظلة منتدى غاز شرق المتوسط

وقد أشادت الولايات المتحدة بالقرار، وبدور السعودية والإمارات والعراق في تحقيق التوافق داخل تحالف أوبك. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى الحدث السابق لإقرار هذا الاتفاق، والمتمثل في لقاء وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الأول من يونيو 2022، وحصوله على تأكيد منهم بعدم انضمامهم للعقوبات المفروضة على موسكو. وبالتالي، يمكن تصور أن الزيادة المقررة الأخيرة قد جاءت بالتوافق مع روسيا، التي ترغب من جانبها في الحفاظ على ارتفاع الأسعار، وهو ما قد يدفع الغرب لاحقًا لإعادة النظر قبل فرضه عقوبات على قطاع النفط الروسي. من ناحية أخرى، تسعى روسيا للحفاظ على الاتفاق بغرض تحقيق عائدات مجدية من صادراتها التي تم توجيهها إلى أسواق بديلة، كتلك الموجهة إلى تركيا والهند والصين.

وعلى خلاف مسألة إنتاج النفط، كان هناك تقدم ملموس فيما يتعلق بتلبية الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي. وتمثل أول المؤشرات في هذا الصدد في إعلان وزير الاقتصاد الألماني "روبرت هابيك" عقب لقائه مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في 20 مارس أنه "تم الاتفاق "بشكل رائع" على الدخول في شراكة طويلة المدى في مجال الطاقة بين بلاده وقطر"، "وأن ممثلي الشركات الذين جاءوا معه إلى قطر، سيشاركون الآن بشكل عميق في المفاوضات التعاقدية مع الجانب القطري".

فيما كان المؤشر الثاني لهذا التقدم في الجزائر. ففي إطار خطط تخليها عن الغاز الروسي في غضون 30-24 شهرًا، أبرمت شركة إيني الإيطالية اتفاقًا مع شركة سوناطراك الجزائرية يتضمن شراء شركة إيني كميات إضافية من الغاز الجزائري، تبلغ نحو 9 مليارات متر مكعب إضافية سنويًا خلال عامي 2023 و2024.

إلا أن الاستجابة الروسية على هذا الاتفاق كانت حاضرة هناك، فقد أجرى وزير الخارجية الروسي زيارة إلى الجزائر في العاشر من مايو 2022، أشاد فيها بالموقف الجزائري من الأزمة، وأكد على متانة العلاقات الاقتصادية التجارية والعسكرية بين الجانبين، هذا فضلًا عن اتفاق موسكو والجزائر وكل الدول المصدرة للغاز على التزامهم بالعقود التي سبق توقيعها. ونظرًا للتطور السريع في العلاقات الروسية الجزائرية الودية الوثيقة في جميع المجالات، تدعم موسكو المبادرة الجزائرية التي تهدف إلى صياغة وثيقة استراتيجية جديدة بين الدولتين تعكس شراكتهما الثنائية.

ومن الجزائر إلى القاهرة، حيث تشكّل المؤشر الثالث بتوقيع مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي، يوم الخامس عشر من يونيو 2022 اتفاقية ثلاثية، تقوم بمقتضاها القاهرة وتل أبيب بتصدير وإعادة تصدير الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي، تحت مظلة منتدى غاز شرق المتوسط، لمدة ثلاث سنوات، مع تمديد تلقائي لمدة عامين.

- تأثير الحرب الأوكرانية على شبكة التفاعلات داخل إقليم الشرق الأوسط: اتسمت التفاعلات على الصعيد الإقليمي بوجود اتجاهين مغايرين، انصرف أولهما إلى استمرار سياسة خفض التوتر بين الأطراف المتنازعة. فمن ناحية، استمرت المحادثات السعودية الإيرانية (والتي انعقدت جولتها الخامسة في أبريل 2022)، بالإضافة إلى عودة العلاقات التركية مع السعودية وإسرائيل والتي توجت بزيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى السعودية في أبريل 2022، وزيارة الرئيس الإسرائيلي إلى تركيا في مارس 2022.

من جانب آخر، أعلنت الأمم المتحدة في الثاني من يونيو 2022 عن توصل الحكومة اليمنية مع الحوثيين إلى تمديد هدنة وقف إطلاق النار (التي كانت أُقرت في أبريل 2022، وتزامنت مع تشكّل مجلس القيادة الرئاسي الجديد) لمدة شهرين إضافيين، والتي إذا ما التزم الأطراف بالعمل بمقتضاها، يمكن بحث إمكانية التوصل إلى تسوية للأزمة اليمنية. وعلى الصعيد الإقليمي، تقع الأزمة اليمنية في قلب المناقشات السعودية الإيرانية، وبالتالي يضمن استمرار حالة الهدنة في اليمن، وتحديدًا التزام جماعة الحوثي بها وما يتضمنه ذلك بالتبعية من توقفهم عن مهاجمة أهداف سعودية، استمرار الحوار السعودي الإيراني.

وباستكمال الحديث عن أزمات المنطقة يبرز الملف السوري باعتباره الملف الذي يحمل تناقضات تتنوع ما بين الحوار والتصعيد. فيما يتعلق بالحوار، تجدر الإشارة إلى زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى الإمارات في مارس 2022، والتي يأمل النظام السوري من خلالها تشجيع أطراف دولية أخرى لا سيما العربية نحو إعادة تطبيع العلاقات معه، وبالتالي التمهيد لعودة سوريا إلى شغل مقعدها مجددًا داخل جامعة الدول العربية، وهو ما سيعني عودة الاعتراف العربي –بالإجماع- بالنظام السوري الذي يرأسه الرئيس بشار الأسد.

وعلى الرغم مما يبدو من تقدم بملف العودة السورية إلى الحاضنة العربية، تظل الأراضي السورية موطنًا للتصعيد ما بين الأطراف المتنافسة سواء الدولية أو الإقليمية، وهو ما ينقلنا إلى الاتجاه الثاني المعاكس لسياسة خفض التوترات. سبقت زيارة الأسد إلى الإمارات إعلان السفارة الأمريكية في دمشق، عبر حسابها على تويتر، أن شهر مارس سيكون "شهر المحاسبة"،

والإفلات من العقاب "سينتهي" في سوريا، هذا على الرغم مما كان حاضرًا خلال عام 2021 من انخفاض حاد في وتيرة العقوبات المفروضة. تم التعامل مع هذا البيان عند إصداره على أنه يأتي في سياق تصعيد أمريكي غير مباشر ضد روسيا على وقع الأحداث في أوكرانيا، إلا أنه مع تطور الأحداث هناك، ارتفعت احتمالات التصعيد الروسي الأمريكي داخل سوريا.

في الثامن عشر من يونيو 2022، أشار مسئولون عسكريون أمريكيون إلى تنفيذ القوات الروسية سلسلة من العمليات ضد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في سوريا خلال شهر يونيو، بما في ذلك واحدة في قاعدة التنف الواقعة في جنوب شرق سوريا، الأمر الذي يثير القلق بشأن احتمال حدوث سوء تقدير قد يؤدي إلى تصاعد لصراع بين القوتين الأمريكية والروسية العاملة في سوريا.

فعلى الرغم من أن روسيا قد أخطرت بالفعل الجانب الأمريكي قبل شنها لتلك الضربات الجوية، اعتبر عسكريون أمريكيون تلك العمليات "زيادة كبيرة في الاستفزاز"، ولا سيما بعد قيام الجانب الروسي أيضًا خلال شهر يونيو بنشر طائرتين مقاتلتين من طراز Su-34 في موقع كانت الولايات المتحدة تشن فيه غارة في شمال شرق سوريا في إطار حملتها على تنظيم داعش، إلا أن تلك المقاتلات قد انسحبت بعد أن قامت الولايات المتحدة بنشر مقاتلات من طراز F-16 لتحذير الطائرات الروسية لمغادرة المنطقة.

على صعيد التصادم الإقليمي، فقد كان الحدث الأبرز هو قيام إسرائيل باستهداف مطار دمشق في العاشر من يونيو 2022، بهدف إحباط 70% من عمليات تهريب الأسلحة إلى سوريا من إيران. يأتى استهداف المطار بعد إجراء عدد 15 هجوما على مواقع إيرانية في سوريا منذ مطلع العام الحالي، لكن في ظل عدم تحقيق تلك الهجمات للهدف المنشود، تمت مهاجمة المطار. يأتي التصعيد الإسرائيلي في سياق ما تتحدث بشأنه العديد من التقارير الصحفية عن

انسحابات روسية من مواقع عسكرية داخل سوريا، وتسليم إدارتها إلى المليشيات الموالية لإيران، وذلك في سياق تخفيض موسكو أعداد قواتها العاملة في سوريا للتركيز بشكل أكبر على الجبهة الأوكرانية. وبالتالي، يمكن القول إن الاستهداف الإسرائيلي للمطار يشكل تطورًا في استراتيجية مواجهتها مع إيران داخل سوريا، وذلك نتيجة التموضع الإيراني المتزايد في مناطق الجنوب السوري. كما أنه يمثل خروجًا عن الالتزام الإسرائيلي السابق مع روسيا بشأن عدم المساس الإسرائيلي بالمنشآت الحيوية السورية.

ولا يتوقف التصعيد الإقليمي عند حد المواجهة الإسرائيلية الإيرانية في سوريا، وإنما يمتد أيضًا إلى تجدد المطالبات التركية بإقامة منطقة آمنة في سوريا. كانت بداية الأمر مع إعلان تركيا عن نيتها إعادة مليون لاجئ سوري إلى مناطق عدة بشمال سوريا، أعقب ذلك إطلاق تهديدات بشأن اقتراب تنفيذها عملية عسكرية جديدة بهدف ضم منطقتي تل رفعت ومنبج إلى نطاق مناطق سيطرتها العسكرية داخل سوريا. وحتى الآن لم تستطع تركيا حشد دعم دولي، وتحديدًا من جانب الولايات المتحدة أو روسيا، بشأن تنفيذها لهذه العملية، إلا أنه من غير المتوقع خلال الفترة الراهنة أن تتوقف عن المطالبة بإنشائها، وذلك نظرًا لحجم المكتسبات التي تحصلت عليها تركيا إزاء كل من الولايات المتحدة وروسيا خلال الفترة الماضية. فإلى جانب دورها في الوساطة بين الجانبين الروسي والأوكراني، ما زالت تركيا رافضة لانضمام فنلندا والسويد لحلف الناتو بدعوى عدم دعمهما لتركيا في حربها ضد حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا ووحدات حماية الشعب الكردية في سوريا. من ناحية أخرى، لا تزال تركيا مستمرة في إغلاق مجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية الروسية المتجهة إلى سوريا، برغم المطالبات الروسية بإعادة فتحه مجددًا.

وبذلك، يُمكن القول إن الحرب الروسية الأوكرانية قد أدت إلى أمرين متناقضين داخل منطقة الشرق الأوسط. فمن ناحية، أدت الحرب إلى إدراك متزايد لدي بعض القوى بشأن التكلفة التي قد يسفر عنها استمرار التصعيد في ضوء التكلفة التي بدأ يعاني منها العالم بالفعل عقب انتشار جائحة كورونا وصولًا إلى التداعيات المعاصرة الناتجة عن طول أمد الحرب الأوكرانية، ومن ثم أهمية استمرار التهدئة والحوار داخل المنطقة. في المقابل، أدت الحرب ببعض القوى إلى التفكير في أن الوقت الراهن هو الوقت المناسب لاكتساب مساحات إقليمية جديدة قد لا يمكن الوصول إليها أو تحقيقها إلا في سياق الانشغال العالمي بالصراع الدائر بين الغرب وروسيا.

مسارات محتملة

3

في ضوء حالة الاستقطاب التي تقوم بها القوى الكبرى على خلفية الحرب الروسية-الأوكرانية، يمكن الإشارة إلى ثلاثة مسارات فيما يتعلق اتجاهات منطقة الشرق الأوسط، في ظل التجاذبات التي تحدث من الولايات المتحدة من ناحية، وروسيا والصين من ناحية أخرى، سوف يتم توضيحها على النحو الآتي:

- **الأول:** نمط التوازن في العلاقات بين الولايات المتحدة من ناحية، والصين وروسيا من ناحية أخرى، خاصة أن الأزمة الأوكرانية أبرزت أهمية الشرق الأوسط في معادلة التنافس العالمية، وعدم واقعية الانسحاب الأمريكي من المنطقة. حيث تشير التحركات الأخيرة لدول المنطقة إلى اعتبار الولايات المتحدة شريكًا ضمن شركاء آخرين، مما يقودها إلى تحقيق التوازن مع كافة الشركاء، خاصة أن كلًا من الصين وروسيا غير قادرتين على القيام بالدور الأمني المنوط بالولايات المتحدة، أو تحمل التكلفة المادية والسياسية للانخراط بشكل أكبر في الملفات الإقليمية في محاولة لملء الفراغ الأمريكي.

تحاول دول المنطقة الموازنة بين مصالحها مع الأطراف المختلفة؛ فبينما ترتبط مع موسكو بقضايا رئيسية تتعلق بسياسات الطاقة وتدفق الاستثمارات، والوصول للتكنولوجيا العسكرية، والتنسيق في القضايا الجيوسياسية، فإنها تحتاج لضمان استمرارية المظلة الأمنية الأمريكية التي لن تستطيع استبدالها فورًا بغطاء روسي أو صيني، كون التكنولوجيا الأمريكية تمثل أساس القدرات التسليحية لتلك الدول، فقد استحوذ الشرق الأوسط على 43% من إجمالي صادرات الأسلحة الأمريكية خلال الفترة من 2017-2021 وفقًا لمعهد استكهولم الدولي لبحوث السلام. وعندما هاجم الحوثيون الإمارات تصدت لهم الصواريخ الاعتراضية الأمريكية، وأرسلت الولايات المتحدة طائرات F-22 للمنطقة، وبعض بطاريات صواريخ باتريوت إلى السعودية لدعم دفاعها ضد هجمات الحوثيين. على الجانب الآخر؛ يتطلب استبدال الأنظمة التسليحية الغربية بأخرى شرقية، إعادة تدريب الأفراد العسكريين لاستخدام أنظمة مختلفة.

التحركات التي قامت بها الولايات المتحدة في سياق الحرب الروسية-الأوكرانية، وهو ما يؤشر إلى إعادة تقييم استراتيجيتها تجاه المنطقة، ورغبتها في إعادة اصطفاف حلفائها في المنطقة إلى جانبها

أما ما يتعلق بدوافع الولايات المتحدة، والتي تحتم عليها الاستمرار في المنطقة، فتتمثل في الحيلولة دون حدوث اضطرابات بأسعار النفط، ويعتمد شركاؤها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وفي أوروبا على الشرق الأوسط للحصول على النفط، حيث تمتلك المنطقة ثلثي احتياطيات العالم، وبها ممرات بحرية رئيسية للتجارة الدولية، مثل مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس، باعتبارها طرق عبور رئيسية للطاقة والتجارة. كما أن للولايات المتحدة دوافع في منع زيادة انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والذي يقوض بشكل خطير أمن الولايات المتحدة وشركائها في المنطقة. ولا تزال واشنطن مهتمة بالحفاظ على توازن ملائم للقوى في المنطقة، وضمان حرية الملاحة وأمن الطاقة. وضمان أمن قواعدها العسكرية، ومنها: قاعدة علي السالم الجوية في الكويت، وقاعدة العديد الجوية في قطر، وقاعدة الأمير سلطان الجوية في المملكة العربية السعودية. وتجدر الإشارة إلى أنه في يناير 2020 جادل السفير الأمريكي السابق لدى إسرائيل، ومساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى "مارتن إنديك"، بأن "بعض المصالح الحيوية للولايات المتحدة لا تزال معرضة للخطر في الشرق الأوسط"، وقد يؤدي تخفيض التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة إلى إضعاف قدرتها على ضمان استمرار التدفق الحر للنفط والغاز إلى الأسواق العالمية من الخليج، وتخفيف التهديدات التي تشوب سلاسل التوريد الدولية، خلال عملية الانتقال عبر المضائق والممرات الاستراتيجية في المنطقة. فضلًا عن التهديد الذي تُمثله الجماعات الجهادية المدعومة من إيران؛ وكل تلك الأمور تُحتم على الولايات المتحدة إعادة تقييم استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط قبل سحب قواتها بشكل كامل من المنطقة.

كما يُدلل على سيناريو استمرارها في المنطقة، التحركات التي قامت بها الولايات المتحدة في سياق الحرب الروسية-الأوكرانية، وهو ما يؤشر إلى إعادة تقييم استراتيجيتها تجاه المنطقة، ورغبتها في إعادة اصطفاف حلفائها في المنطقة إلى جانبها، واتضح ذلك من

خلال توالي الزيارات من قبل المسئولين الأمريكيين من بينها قمة سداسية جمعت وزراء خارجية إسرائيل والإمارات والبحرين ومصر والمغرب مع وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن في مارس 2022، وانعقدت للمرة الأولى في منزل ديفيد بن جوريون مؤسس وأول رئيس وزراء لإسرائيل ببلدة سدية بوكير الصحراوية، وكان العنوان الرئيسي لهذه الجولة طمأنة الشركاء الإقليميين بشأن الهواجس الأمنية المرتبطة بالاتفاق النووي مع إيران، الذي تعتبره القوى الإقليمية تحولًا للرؤية الأمريكية بشأن مصادر التهديدات الإقليمية، وتفكيكًا للنموذج الأمني الذي رسخته واشنطن منذ عقود، والقائم على احتواء المهدد الإيراني. وحاول بلينكن إطلاعهم على المراحل النهائية للمفاوضات النووية، وطمأنتهم بأن واشنطن لن توافق على مطالب إيران برفع تصنيفها للحرس الثوري كمنظمة إرهابية أجنبية، ولن تسمح لطهران بامتلاك أسلحة نووية.

وبالإضافة إلى مجيء وفد رسمي أمريكي لحضور عزاء رئيس الإمارات السابق خليفة بن زايد، أيضًا قام قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال مايكل كوريلا بزيارة لعددٍ من دول المنطقة في 7 مايو الماضي، شملت السعودية والإمارات والبحرين والكويت ولبنان ومصر والأردن وإسرائيل. ويأتي ذلك في سياق محاولة واشنطن إقناع الحلفاء الإقليميين بالاصطفاف إلى جانب الموقف الغربي بعدما فشلت واشنطن في حمل إسرائيل ودول الخليج على دعم العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، واتّباع دول المنطقة سياسة حيادية تجاه الأزمة الأوكرانية.

تحاول روسيا كسب دول المنطقة والاصطفاف إليها في سياق الحرب الدائرة، ويتضح ذلك في زيارة لافروف للدول الخليجية، وعقد الاجتماع الوزاري المشترك للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون الخليجي وروسيا في بداية يونيو 2022

على النحو الآخر؛ اتجهت دول المنطقة إلى إحداث توازن من خلال استمرارها في التقارب في علاقتها مع كل من الصين وروسيا، لا سيما وأن موسكو تربطها مع دول المنطقة علاقات تبادُل مصالح استراتيجية واقتصادية وثيقة لا يُمكن لواشنطن أن تحلّ محلها، كما أنّ لروسيا نفوذًا وثقلًا في ملفات المنطقة، حيث دعمها للنظام في سوريا وتدخلها عسكريًا منذ 2015، وسبق وأن دعمت الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر من خلال تقديم أسلحة وقوات خاصة روسية ومتعاقدين عسكريين، خاصةً أن ليبيا مورد غني بالنفط والغاز بالنسبة لروسيا. كذلك دعمت المجلس العسكري الانتقالي في السودان بعد سقوط البشير، وعقدت صفقة مع هذا المجلس لبناء قاعدة بحرية روسية قبالة سواحل السودان في البحر الأحمر. فضلًا عن الوجود العسكري الروسي في المنطقة فقاعدتا حميميم وطرطوس المطلتان على البحر المتوسط أُنشئتا لتطويق قوات الناتو المتمركزة في قاعدة إنجرليك التركية، والعمل كقاعدة متقدمة للدفاع عن شبه جزيرة القرم، حيث تضم القاعدتان قاذفات طويلة المدى طراز Tu-22M3، ومقاتلات طراز MiG-31K، وصواريخ كينجال الفرط صوتية وصواريخ اعتراضية K22H.

كما تحاول روسيا كسب دول المنطقة والاصطفاف إليها في سياق الحرب الدائرة، ويتضح ذلك في زيارة لافروف للدول الخليجية، وعقد الاجتماع الوزاري المشترك للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون الخليجي وروسيا في بداية يونيو 2022، في ظل رغبة روسيا في الإبقاء على الحياد الخليجي، خاصة الإمارات والسعودية، حيث لا تزال الرياض وأبو ظبي تقاومان الضغوط الأمريكية للتماهي مع الموقف الغربي، وتعد الزيارة فرصة لروسيا من أجل إظهار عدم ممانعتها لأي جهود دبلوماسية خليجية لإنهاء الحرب، وهي الزيارة التي تسبق زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن للمنطقة، والتي ستسعى واشنطن من خلالها إلى تقويض النفوذ الروسي، واستعادة موثوقية حلفائها في الضمانات الأمريكية، خاصةً الأمنية منها، وبالتالي فإن موسكو لا ترغب في أن تكون علاقتها مع الخليج ضحية أي تفاهمات مرتقبة مع واشنطن، كما بعثت روسيا رسائل لدول الخليج لطمأنتها، وضمان أمنها عبر تأييد قرار مجلس الأمن في 28 فبراير 2022 المقترح من جانب الإمارات والمتعلق بتصنيف الحوثيين جماعة إرهابية للمرة الأولى، وإدراجهم في قائمة عقوبات اليمن، وفرض حظر للأسلحة عليهم.

ومن ثمّ قد تعول دول الخليج على إنشاء تحالفات داخل المنطقة والبحث عن ضامن للأمن الإقليمي متمثل في روسيا، من خلال تأثيرها على إيران، والحد من المخاطر التي تشكلها طهران على هذه الدول، ومن ثم قد تعمل روسيا على إنشاء نظام أمني جديد، وإيجاد سبل للحوار بين إيران ودول الخليج.

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الصين؛ فإن الصين تمثل أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية من حيث حجم الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقدر بنحو أكثر من 150 مليار دولار، بالإضافة إلى كونها أكبر مستهلك لنفط المنطقة، حيث تستورد الصين ما يقرب من 44% من وارداتها النفطية من الشرق الأوسط، كذلك تمثل المنطقة سوقًا هامة للمنتجات الصينية، هذا بالإضافة إلى مبادرة "الحزام والطريق" الصينية التي تضم شبكة واسعة من السكك الحديدية، والطرق السريعة، وخطوط أنابيب الطاقة، وطرق التجارة البحرية، والموانئ لربط الصين مع آسيا وأوروبا وأفريقيا، حيث تعمل الصين على دمج مبادرة الحزام والطريق ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبنها بعض دول المنطقة. كما أن هناك مؤشرات من جانب بعض دول المنطقة لتعميق العلاقات مع الصين، حيث وجهت السعودية دعوة رسمية للرئيس الصيني تشي جين بينغ لزيارتها في مارس 2022. أيضًا هناك مبادرات من جانب الإمارات لتنويع مصادر التسليح وذلك ردًا على تأخر الولايات المتحدة في تسليم طائرات f35، من خلال الإعلان عن تعاقد وزارة الدفاع الإماراتية مع شركة كاتيك الصينية لشراء طائرات من طراز L15.

- **الثاني:** استمرار المسار التقليدي في العلاقات مع الولايات المتحدة، في ضوء عدة اعتبارات منها الشق العسكري وعدم قدرة كل من روسيا والصين على ملء الفراغ الأمريكي في الشرق الأوسط، كما أن روسيا والصين تستفيدان من المظلة الأمنية الأمريكية في المنطقة، وهو ما منحها التحرك هناك لضمان تحقيق مصالحها، دون الاضطرار إلى تحمل أي تكاليف. ويبدو أن الولايات تحرص على عدم اختلال معادلة توازن القوى لصالح روسيا أو الصين، وسيطرتها على طرق التجارة والنفط الحيوية في المنطقة، وكذلك حاجة دول

المنطقة والتي تعتمد على نظام التسليح الأمريكي بشكل كبير، مما يجعل فكرة استبدالها كليةً بأخرى من روسيا أو الصين من الصعوبة في ظل الحاجة إلى الصيانة وقطع الغيار الأمريكية، وقد بلغ حجم واردات دول الشرق الأوسط من الأسلحة الأمريكية خلال الفترة من 2017-2021 بنحو 53%، بينما بلغ حجم الواردات من الأسلحة الروسية حوالي 11%، وفقًا لمعهد استكهولم الدولي لبحوث السلام.

وارتباطًا بما سبق، ومن المؤشرات التي تؤكد حضور الولايات المتحدة في المنطقة، إطلاق الأسطول الخامس الأمريكي للقوة 59 في أوائل سبتمبر 2021، والتي بمقتضاها سيتم الاعتماد على الطائرات المسيرة، وغيرها من الوسائل التي لا تحتاج إلى عنصر بشري، بهدف تعزيز الردع في منطقة عمليات الأسطول الخامس. وبحسب مارك كيميت مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، ستمنح مبادرة قوة المهام الـ 59 القيادة المركزية الأمريكية وشركاءها القدرة على شن معركة بحرية وقوة ردع مع خطر أقل يهدد سلامة العناصر، ومن ثمّ يبدو أن الولايات المتحدة قد لجأت إلى أسلوب عمل جديد بمنطقة الشرق الأوسط، يستند إلى استمرار الحضور مع تخفيف التهديد، والمخاطر التي تتعرض لها القوات الأمريكية بالمنطقة.

دوافع الولايات المتحدة للبقاء والتخوف من الحضور الروسي في الشرق الأوسط وتوغلها في المجالات السيبرانية والتكنولوجية بالمنطقة بما يقوض النفوذ الأمريكي

يُضاف إلى ذلك، دوافع الولايات المتحدة للبقاء والتخوف من الحضور الروسي في الشرق الأوسط وتوغلها في المجالات السيبرانية والتكنولوجية بالمنطقة بما يقوض النفوذ الأمريكي، حيث تتعاون روسيا مع إيران في سوريا، وتقوم بتزويد إيران بالأسلحة، وتعطل جهود الولايات المتحدة لتقليص البرنامج النووي الإيراني. واستخدمت موسكو نجاحاتها في ساحة المعركة في سوريا لترسيخ نفوذها في الشرق الأوسط والمناطق المجاورة. أيضًا، يمثل الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط عاملًا هامًا ضمن توازنات القوى، ولضمان أمن إسرائيل في مواجهة إيران في مسارح العمليات سواء سوريا أو لبنان، لطالما لدى روسيا القدرة على تقييد حرية إسرائيل في العمل والوصول إلى المجال الجوي السوري.

من ناحية أخرى، تعمل الصين على بناء منشأة عسكرية في ميناء خليفة في الإمارات، وأنشأت بكين أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي في عام 2017 وذلك بحسب وكالة الاستخبارات الأمريكية. ومن ثم انتبهت الولايات المتحدة لتحركات روسيا والصين في المنطقة، ولا سيما ما أُثير مؤخرًا عن محادثات سعودية-صينية بشأن استخدام اليوان بدلًا من الدولار في مدفوعات النفط السعودي الموجه إلى الصين، ومن ثم تدفع هذه العوامل مُجتمعة الرئيس بايدن إلى القيام بجولة شرق أوسطية في يوليو القادم، لطمأنه الحلفاء بشأن مخاوفهم، والحفاظ على الشراكة التقليدية معهم، وكذلك دفع دول الخليج إلى تنظيم سوق النفط وزيادة الإنتاج لخفض ارتفاع الأسعار.

- **الثالث:** فك الارتباط مع الولايات المتحدة وتعميق العلاقات مع الصين وروسيا، ولا سيما بعد تحول الاهتمام الأمريكي في السنوات الأخيرة إلى آسيا، وتركيزها على منطقة الإندوباسيفك، وتعميق علاقتها مع أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والهند، ودول أخرى مثل الفلبين وسنغافورة. واعتبارها الصين مصدر التهديد الرئيسي لمكانتها الدولية. وقد دعم ذلك السيناريو الإشارات الأمريكية التي بينت تراجع مكانة الشرق الأوسط في أولوياتها، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في عام 2021 لترسخ هذه الصورة السلبية لدى دول المنطقة، وعدم اتخاذها الموقف المتوقع منها تجاه الضربات الإيرانية الموجهة ضد دول الخليج، ومن ثم النظر إليها من قبل دول المنطقة على أنها حليف غير موثوق به، بعد امتناعها عن بيع بعض أنماط الأسلحة المُتقدمة لشُركائها في المنطقة.

فضلًا عن محاولة التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني، دون وجود ضمانات مما جعل بعض دول المنطقة تتبع استراتيجية التحوط من سياسات الولايات المتحدة كالبحرين والإمارات والمغرب والسودان، واتجهت إلى توقيع اتفاقيات أبراهام مع إسرائيل لضمان وجود شريك إقليمي في وجه تهديدات إيران. هذا بالإضافة إلى الموقف الذي اتبعته الإمارات في الامتناع عن التصويت لمشروع قرار مجلس الأمن في 26 فبراير 2022، والذي قدمته الولايات المتحدة لإدانة التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وذلك نتيجة موقف الولايات المتحدة المتخاذل من الضربات التي وجهها الحوثيون إلى الإمارات، مما دفع دول الخليج إلى رفض طلب واشنطن ضخ المزيد من النفط لخفض الأسعار العالمية، وقرار السعودية بالإبقاء على اتفاقية إنتاج النفط مع روسيا. لكن بعد يوم واحد من مغادرة بلينكن الشرق الأوسط، وافقت أوبك بلس على زيادة متواضعة في إنتاج النفط.

وفي سبيل تعميق العلاقات مع محور الصين - روسيا، عُقدت صفقات عسكرية واقتصادية مع دول المنطقة، بعد بيع أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ المضادة للسفن لإيران أو مقاتلة الدفاع الجوي سوخوي 35 إلى مصر، حيث الصفقة التي وقعت في عام 2014 وتقدر بنحو 3.5 مليارات دولار، وشملت الأسلحة والذخيرة وأنظمة الدفاع الجوي. وبعد رفض الولايات المتحدة بيع طائرات مقاتلة من طراز f-35 إلى الإمارات في 2017، وقعت الإمارات صفقة مع روسيا لتطوير طائرة مقاتلة من الجيل الخامس، كما عقدت كل من مصر والسعودية صفقة مع الصين للحصول على طائرات بدون طيار وسط إحجام الولايات المتحدة عن تزويدهم بمثل هذه التكنولوجيا.

من ناحية أخرى، تعد الصين أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي في المنطقة، فقد استفاد حوالي 24 شركة صينية من خلال التعاقدات الإنشائية الكبرى في المنطقة، ومن بينها الشركة الصينية التي تقوم بأعمال إنشائية في العاصمة الإدارية بمصر. كما وُقعت مع السعودية صفقة تقدر بنحو 667 مليون دولار، لبناء خمسة آلاف وحدة سكنية في الرياض. كما تقوم شركة باور تشاينا ببناء محطة طاقة بقدرة 730 ميجاوات في الرميلة بالعراق، إضافةً إلى أن أكبر خمسة شركاء تجاريين للصين في المنطقة هم السعودية والإمارات والعراق وتركيا وسلطنة عمان، كما تمثل المنطقة سوقًا حيوية للمنتجات الصينية. وتهدف الصين من خلال طريق الحرير البحري إلى إقامة شراكات مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لبناء شبكة استراتيجية من الموانئ والمجمعات الصناعية التي تتيح للصين الوصول إلى الخليج العربي، وبحر العرب والبحر الأحمر وأيضًا البحر المتوسط.

كما عقدت الصين وإيران اتفاقية شراكة استراتيجية في نهاية مارس 2021، لمدة 25 عامًا تنص على أن الصين سوف تستثمر قرابة 400 مليار دولار في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات الإيرانية، كما يمنح الاتفاق أولوية لصالح الصين في المزايدات في أي مشروع جديد داخل إيران مرتبط بهذه الصناعات، وتشير التقارير إلى منح الاتفاق أدوارًا جديدة محتملة للصين داخل منطقة الشرق الأوسط، حيث وجود بند سري بالاتفاق مفاده إمكانية نشر الصين 5 آلاف من قواتها الأمنية في إيران.

ولم يتوقف توطيد العلاقات الصينية الإيرانية عند هذا الحد، بل امتد إلى قبول منظمة شنغهاي للتعاون، التي تتولى الصين –بجانب روسيا- قيادتها، في سبتمبر 2021، عضوية إيران بالمنظمة. ولكن في الوقت نفسه، والتزامًا منها بمبدأ إقامة علاقات صداقة مع مختلف الأطراف، لم تكن زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى إيران هي الزيارة الوحيدة بالمنطقة، فقد تضمنت جولته زيارة إلى السعودية والإمارات وسلطنة عمان والبحرين، للتأكيد على رغبة الصين في تطوير شراكتها القائمة معهم، وأن الاتفاق مع إيران لا يتعارض مع مسار هذه الشراكة. كذلك قام وزير الخارجية الصيني بزيارة سوريا في يوليو 2021، وهي أول زيارة لمسئول صيني رفيع المستوى إلى سوريا منذ بداية الصراع. وفي نوفمبر 2021، حدث الاتصال الهاتفي الأول بين الرئيس الصيني ونظيره السوري. وهو ما يبدو أن الصين تعمل على رفع مستوى تحدي الولايات المتحدة في مجال نفوذ الأخيرة التقليدي عبر إرساء شراكات وعلاقات تعاونية مع أنظمة سياسية على غير الهوى الأمريكي.

وبالنظر إلى روسيا، نجد أنها تتمتع بنفوذ اقتصادي في المنطقة من خلال مشاركتها في اتفاقية أوبك بلس للتنسيق بين كبار منتجي النفط في الشرق الأوسط من أجل تحقيق أسعار مقبولة. وبلغت تجارة روسيا مع منطقة الشرق الأوسط حوالي 20 مليار دولار في 2021، وتمثل المنطقة ما يقرب من ثلثي صادرات الحبوب الروسية. هذا بالإضافة إلى أن روسيا رائدة في مجال الطاقة النووية، وقامت ببناء محطات نووية في مصر وتركيا وإيران والأردن والسعودية، وهو ما يُعزز التعاون مع هذه الدول، لا سيما أن المحطات النووية لها عمر تشغيلي لا يقل عن 40 عامًا وتتطلب صيانة دورية وتدريبًا للقائمين عليها، مما يسهم في توثيق العلاقات مع الدول المضيفة للطاقة النووية، بالإضافة إلى أن السياحة الروسية مصدر هام لدول مثل مصر وتركيا والإمارات.

ختامًا

تظل جميع السناريوهات قائمة؛ إلا أنه من المرجح الاتجاه إلى السيناريو الأول في ظل إدراك دول المنطقة للمتغيرات الدولية والإقليمية المستجدة، والتي قد تدفعها إلى إحداث توازن بين مختلف الأطراف، بما لا يتعارض مع مصالحها الخاصة، الأمر الذي يتوجب معه النظر إلى زيارة بايدن إلى المنطقة في يوليو القادم، نظرًا لما قد تحمله من مؤشرات بشأن أي مسار ستتبعه دول المنطقة، في إطار تفاعلاتها مع القوى الكبرى.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

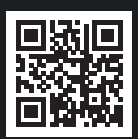

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies